# مَنْهَجُ الزَّرْكَشِيِّ فِيْ النُّكَتِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ مُقَارَنَة مَعَ مَنْهَجِ ابْنِ حَجَرٍ فِيْ نُكَتِهِ

Thamer HATAMLEH*

**ملخص البحث**

*تُعَدُّ مُقَدِّمَةُ ابنِ الصَّلَاحِ عُمْدَةَ العُلَمَاءِ فِيْ عِلْمِ مُصْطَلَح الحَدِيْثِ, فَمِنهُمْ مَنْ شَرَحَهَا وَمِنْهُمْ مَنْ لَخَّصَهَا ومِنْهُمْ مَنْ وَضَعَ النُّكَتَ عَلَيْهَا, وَذَلِكَ لأَهمِّيَتِها فِيْ عِلْمِ المصْطَلَحِ، وَكَانَ الزَرْكَشِيُّ أَحَدَ العُلَمَاءِ الَّذِيْنَ وَضَعُوا النُّكَتَ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، قَامَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ عَلَى بَيَانِ مَنْهَجِ الزَرْكَشِي فِي نُكَتِه، وتَرْتِيْبِهِ للكِتَابِ، وَمَاذَا أَضَافَ عَلَى غَيْرِهِ فِي عِلْمِ المصْطَلَحِ، وَبِمَاذَا اخْتَلَفَ الزَرْكَشيُّ عَن ابْنِ حَجرٍ فِيْ النُّكَتِ والمنْهَجِ.*

***كَلِمَاتٌ مُفْتَاحِيَّةٌ:*** *أصول الحديث، النكت العلمية، الإمام الزركشي مقارنة مع ابن*

## *ÖZ*

### *Zerkeşî İle İbn Hacer'in en-Nüket Adlı Eserlerindeki Yöntemlerin Karşılaştırılması*

*İbn's-Salah'ın Mukaddime adlı eseri, âlimlerin hadis usûlü alanındaki dayanağı sayılır. Bu eserin hadis usûlündeki öneminden ötürü kimi âlimler onu şerh ederken, kimileri de özetlemiştir. Bazı âlimler ise onun üzerine nüket/nükteler tarzında eser yazmıştır. Söz konusu Mukaddime üzerine nükteler yazan âlimlerden biri de Zerkeşî'dir. İşte bu makale Zerkeşî'nin; Nüket'indeki metodunu, konuları sıralama tarzını, hadis usûlüne yaptığı katkıları ve aynı alanda eser veren İbn Hacer'in metodundan farklılığını işleyecektir.*

***Anahtar Kelimeler:*** *Hadis usûlü, İlmî nükteler, İmam Zerkeşî, İbn Hacer.*

* Yrd. Doç. Dr., Bingöl Üniversitesi İlahiyat Fakültesi.

*ABSTRACT*

***Comparison of Methods of Zerkeşî and Ibn Hajar in his Books Named en-Nuket***

*Ibin As Salah introduction is considered as the main reference for scholars concerned in Hadith Terms; some of them explained ,others summarized and others Scrutinized this introduction due to its importance for Term science; Az Zarkashi composed (Scrutiny on Ibin As Salah book). Scrutiny is the exact thing; this study intends to show Az Zarkashi method in Scrutinizing , arranging the book ,what others precede him in this field and how Az Zarkashi differs from Ibin Hajar in Scrutiny .*


***Keywords:*** *Hadith Fundamentals, Scientific Scrutiny, Imam Zarkashi, Ibin Hajar.*

**منهجية الباحث:**

تقوم منهجية الباحث على دراسة واستقراء نكت الزركشي، ثم بيان منهجه من خلال مقدمته وما زاده من العلوم استقلالاً, ومن ثَمَّ أخذ عينات من كلِّ بابٍ من الأبواب المقررة في البحث, ثم عَقْدُ مقارنة بين كتابي الزركشي وابن حجر في نكتهما, مع العلم أنَّ منهج الزركشي هو الأصل في البحث ويأتي منهج ابن حجر تبعاً له.

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى إبراز قيمة كتاب النكت الزركشي في ميدان مصطلح الحديث، ثم بيان ما زاده من العلوم والأبواب في علم المصطلح على ابن الصلاح وابن حجر حسب شخصيته العلمية الواسعة، وأخيراً الإسهام في ميدان علم أصول الحديث بدراسةٍ تقارن بين كتابين لهما العنوان نفسه على مقدمة ابن الصلاح رحمهم الله أجمعين.

**مشكلة البحث:**

يمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة التالية: أولاً: هل اختلف الزركشي عن غيره من أصحاب النكت على ابن الصلاح؟ ثانياً: هل زاد الزركشي أبواباً جديدة من العلم سبق إليها غيرَه من العلماء؟ ثالثاً: بماذا اختلف الزركشي عن ابن حجر العسقلاني في نكته مع العلم أنَّه سبق ابن حجر في الوفاة ومتقدم عليه؟

**الدراسات السابقة:**

من خلال البحث في المؤلفات, وفي مُحركات البحث على الشبكة العنكبوتية, لم يجد الباحث مَنْ كتب في منهج الزركشي في نكته على ابن الصلاح وما تميَّز به عن غيره, أمَّا منهج ابن حجر فقد كتب فيه الدكتور ربيع بن هادي المدخلي أطروحة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية 1984م.

**خُطَّة البحث:**

**المبحث الأول: منهج الزركشي في نكته.**

المطلب الأول: منهجه في ضبط الأسماء وبيان المعاني اللغوية.

المطلب الثاني: حل ما يُعْقَد فَهمُه.
المطلب الثالث: بيان قيود واحترازات في الاصطلاحات والضوابط.
المطلب الرابع: التنبيه على أمور مهمة (تتمات).
المطلب الخامس: الترجيح في بعض المسائل المطْلَقة وذكر الفوائد المستقلة.

**المبحث الثاني: مقارنة بين منهج الزركشي وبين منهج ابن حجر في النكت**

المطلب الأول: منهج الزركشي بشكل عام.
المطلب الثاني: منهج ابن حجر بشكل عام في نكته على ( مقدمة ابن الصلاح ).
المطلب الثالث: مقارنة بين منهج الزركشي وبين ابن حجر.

**الخاتمة وأذكر فيها النتائج التي توصلت إليها.**

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعاملين وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله ألا الله وأشهد أنَّ محمدً عبده ورسوله؛ بلّغ الرسالة، وترك الناس على المحجة البيضاء، وبعد؛

فقد هيأ الله عز وجل رجالاً يذودون عن دينه تحريف الغالين وانتحال المبطلين, فقام هؤلاء العلماء بوضع قواعد وقوانين لرواية الحديث، وهذه القوانين يمكن من خلالها تمييز الحديث المقبول من الحديث المردود، وبدأت هذه القوانين قليلةً ثم أخذت بالتوسُّع حتى استقرَّ هذا العِلْم باسم (علم مصطلح الحديث), فكان أول مَنْ صَنّف مؤلفاً مستقلاً في هذا العلم القاضي أبو محمد الرامهرمزي (ت360هـ) في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي), ثمَّ ظهر بعده الكثير من العلماء والمصنَّفات, حتى جاء أبو عمرو وعثمان ابن الصلاح (ت 643هـ), ونظر في تلك المؤلفات فوجد أنَّ كلَّ مؤلِّف لم يستوعب علوم الحديث كافَّة, ولم يُحدد اصطلاحات جامعة في ذلك العلم, وأنَّ كلَّ مُؤلِف لَزِمَ جانباً من علم المصطلح فأجتهد في وضع (مقدمته) في خمسة وستين نوعاً من أنواع علوم الحديث, فجمع شتات هذا العلم وقيده حتى أصبح كتابه مدار علم المصطلح وديوان العلماء في مصطلح الحديث, فأصبح العلماء يعتنون بهذا الكتاب, فتجد منهم من نظمه شعراً, ومنهم من اختصره, ومنهم من قيَّده, ومنهم من نكَّت عليه, كالزركشي وابن حجر[1].

وفي هذا البحث أردْتُ بيان منهج إمامٍ من الأئمة في كتابه وما زاده من أبواب العلم استقلالاً، ثمَّ مقارنته مع غيره من الأئمة الذين قاموا بوضع النكت على المقدمة؛ ألا وهو (النكت على ابن الصلاح) للإمام بدر الدين الزركشي, ثم مقارنته بـ (النكت على ابن الصلاح) لابن حجر العسقلاني لتشابه اسم الكتابين والمقارنة بين المنهجين بشكل عام، وبيان مواضع التشابه والاختلاف بينهما رحمهما الله تعالى، مع تقارب الزمان بينهما، فالنكت العلمية المؤلفة على

---

[1] نظم العراقي المقدمة في ألفيته وشرحها في (التبصرة والتذكرة), والإمام النووي اختصر المقدمة في كتاب (تقريب النووي) وشرح السيوطي تقريب النووي بكتابه (تدريب الراوي)، ثم جاء ابن كثير ولخَّصَ المقدمةَ في (اختصار علوم الحديث), وكذا العراقي قيدّها في (التقييد والإيضاح)، وغيرهم نهج على منوالهم وكلٌ على منهجه.

مقدمة ابن الصلاح هي محطُّ نظر العلماء دائماً، فالله وحده أسأله التوفيق والسداد وعليه الاعتماد, وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

**ترجمة الإمام الزركشي :**

الإمام الزركشي هو الإمام بدر الدين أبي عبدالله محمد بن جمال الدين عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي, ولد عام 745هـ, تركي الأصل, مصري المولد والوفاة, يُعدُّ من كبار علماء الشافعية في الفقه والأصول, تلقَّى علمه على علماء أجلّةٍ كالشيخ علاء الدين مغلطاي وابن كثير, له مؤلفات لا تُحصَى في شتَّى العلوم, المطبوعة منها يربو على خمسة وثلاثين مؤلفاً, توفي رحمه الله سنة 794هـ ودفن في مصر[2].

**المبحث الأول: منهج الزركشي في نكته.**

قبل الشروع في بيان منهج الإمام الزركشي رحمه الله لا بدَّ من تعريف النكت لغةً واصطلاحاً، النكت لغة:

النَّكْتُ في اللغة هو أنْ تَنْكُتَ بقضيب في الأرض فتؤثّر بطرفه فيها, وفي الحديث: (بَيْنَا هو يَنْكُتُ إذ انتبه)[3]؛ أي يفكِّر ويحدِّث نفسَه[4].

النكت اصطلاحاً:

النكتة: (هي مسألة لطيفة أخرجت بدقَّةٍ ونظرٍ وإمْعانٍ, من نكت رمحه بأرض إذ أثَّر فيها, وسُمِّيت المسألة الدقيقة نكتة لتأثير الخواطر في استنباطها)[5].

وقد دأب العلماء في كل فنٍّ من الفنون على كتابة النكت العلمية وإبراز الدقائق العلمية لأهل العلم، وهذا يبيِّن مدى براعة المؤلف ودقَّته في النظر والتأليف.

**المطلب الأول: منهجه في ضبط الأسماء وبيان المعاني اللغوية.**

دأب العلماء في ضبط ما اختلف من الأسماء وبيان المعاني في بعضها, وذلك لضرورة التمييز بين الرواة, وحتى لا يحصل لُبْس في قراءة الاسم, أو يُنسب شخص لغيره, أو يحكم على

---

2 للمزيد انظر: الأدنروي، أحمد، *طبقات المفسرين*، ج1، ص302، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة – ط اولى – 1997م./الحنبلي، عبد الحي بن عماد، *شذرات الذهب*، ج6، ص335 ، مكتبة القدسي – القاهرة 1305هـ/ الزركلي، خير الدين، *الأعلام*، ج6، ص60-61، دار العلم للملايين – بيروت – ط الخامسة عشر– 2002م..

3 لم أقف على هذا اللفظ في حديث بعينه، وإنَّما جعل البخاري في كتاب الأدب باباً سمَّاه (باب الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض).

4 ابن منظور، محمد بن مكرم، *لسان العرب*، ابن منظور، ج2، ص100، مادة (نكت)، دار صادر – بيروت – ط أولى – د.ت..

5 الجرجاني، علي بن محمد، *التعريفات*، الجرجاني، ج1، ص316، دار الكتاب العربي – بيروت –ط أولى – 1405هـ.

راوٍ بضعف وفي الأصل هو ثقة, وما ذاك إلا لاشتراكهما بالاسم, هذا الأمر يحصل بل وقد حصل لكثير من العلماء, وكذا يحصل الوهم في القراءة كلمة غير الاسم ك (حبالة) بفتح الحاء وبضمها وهكذا, وهذا ما قصده الزركشي في ضبط الأسماء, فهو يشرحها ويوضح معناها؛ وهكذا يسير في منهجه.

أمثلة على ضبط الأسماء وبيان المعاني اللغوية:

1 – ذكر ابن الصلاح في بداية المقدمة في فضل علم الحديث وحامليه كلاماً وكان منه: (وإنَّ علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة وأنفع الفنون النافعة يحبه ذكور الرجال وفحولتهم, ويعني محققو العلماء وكملتهم, ولا يكرهه من الناس إلا رذلتهم وسفلتهم)[6].

قال الزركشي مُعلِّقاً على (رذلتهم وسفلتهم) قال: (الرذالة بِضَم الرَّاء وَفتح الذَّال الْمُعْجَمَة هُوَ الرَّدِيء والرذل الدون الخسيس قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ فِي أساس البلاغة: رجل رذل ومرذول وَهُوَ الدون فِي منظره وحالاته وَقد رذل رذولة ورذالة ورذل ورذل وَقوم أرذال والسفلة – بِفَتْح السِّين وَكسر الْفَاء – هم السقاط من النَّاس قَالَ الْجَوْهَرِي: وَلَا يُقَال هُوَ سفلَة لِأَنَّهَا جمع والعامة تَقول رجل سفلَة من قوم سفل، قَالَ ابْن السّكيت: وَبَعض يُخَفف فَيَقُول سفلَة فينقل كسرة الْفَاء إِلَى السِّين وَكسر الْفَاء وَهُوَ اسْم جمع لَا وَاحِد لَهُ من لَفظه)[7].

2 – قول ابن الصلاح: (مَغانِيه بأهلِه آهِلَةٌ)[8]:

قال الزركشي: (المغاني– بالغين الْمُعْجَمَة – كَذَا الرِّوَايَة عَن خطّ الْمُؤلف وَهِي الْمَوَاضِع الَّتِي كَانَ بهَا أهلوها وأحدها مُغنِي كَذَا قَالَه فِي الصِّحَاح)[9].

3 – قول ابن الصلاح في الحديث الضعيف: (ثم ما عدم فيه جميع الصفات هو القسم الأخر الأرذل)[10], قال الزركشي: (هو بكسر الخاء وقصر الألف – الآخِر–) قال في الصحاح: يقال في شتم: أبعد الله الآخِر، وفي حديث ماعز رضي الله عنه: (إنَّ الآخِر زنا)[11].

قال الزركشي: ( برديج على مِثَال فعليل بِفَتْح أَوله بليدَة بَينهَا وَبَين بردعة نَحْو أَرْبَعَة عشر فرسخا إِلَيْهَا ينْسب هَذَا الْحَافِظ أَبُو بكر أَحْمد بن هَارُون البرديجي......, وَمن ينحو بهَا نَحْو

---

6 الشهرورزي، عثمان بن عبد الرحمن، *المقدمة*، ج1، ص3، مكتبة الفارابي، القاهرة، ط أولى، 1984م.

7 ، الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، *النكت على المقدمة*، ج1، ص24، مكتبة أضواء السلف – الرياض – ط أولى – 1419 هـ - 1989م.

8 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص3.

9 الزركشي، *النكت*، ج1، ص39.

10 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص25.

11 الزركشي، *النكت*، ج1، ص 393/ والحديث أخرجه: الطيالسي، سليمان بن داود، *المسند*، مسند أبي هريرة، ج4، ص218، حديث 2595، دار هجر، مصر 1999م/ النسائي، أحمد بن شعيب، *السنن الكبرى*، ذِكْرُ اسْتِقْصَاءِ الإِمَامِ عَلَى الْمُعْتَرِفِ عِنْدَهُ بِالزِّنَا، ج6، ص415، حديث7140، مؤسسة الرسالة – بيروت– ط الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

أوزان كَلَام الْعَرَب كسر أَولهَا نظرا إِلَى أَنه لَيْسَ فِي كَلَامهم فعليل – بِفَتْح قلت فِي الْعباب للصاغاني برديج - بِكَسْر الْبَاء – بليدَة بأقصى أذربيجان والعامة يفتحون باءها)[12].

5 – قال ابن الصلاح في النوع الثاني عشر: ( التدليس, التدليس قسمان)[13].

قال الزركشيُّ مُعلِّقاً: (قالَ ابْن السَّيِّد: إِنَّه مُشْتَقّ من الدلس وَهُوَ الظلام وَنقل الشَّيْخ أَبُو الْفَتْح الْقشيرِي فِي كتاب (اقتناص السوانح) عَن الْحَافِظ أبي بكر التَّدْلِيس اسْم ثقيل شنيع الظَّاهِر لكنه حقيق الْبَاطِن سهل الْمَعْنى)[14].

وهكذا كان دأبُ الزركشي في نكته؛ فإذا وجد اسماً لِعَلَم يُختلف في قراءة اسمه يبيِّنه, وإذا كان اسماً لِعِلْم يبيِّنه, وهذا مما اختلف فيه الزركشي عن غيره فلم يهتمَّ أحدٌ ممن علّق أو اختصر (مقدمة ابن الصلاح) بهذا الجانب كما عُني به الزركشي, وما ذاك إلا لعناية الزركشي بالعلوم الأخرى, فهو على عكس من قام بالتعليق على المقدمة, فمُعظم مَن علَّق عليها – على جلالته – لم يؤلف في علوم أخرى كالزركشي, وكذا عناية الزركشي باللغة والتفسير, فنهج على ذلك في كافة العلوم التي يؤلف فيها.

**المطلب الثاني: كيفية حل ما يُعقد فهمه.**

قصد به الزركشي – أي ما ذكره ابن الصلاح مبهماً ويُعقد فهمه أو يستشكل – توضيح كلامٌ لا يفهمه القارئ أو يصعب عليه فهمه لأمور من داخل النص, أو من خارجه, فيحاول الزركشي حل هذا الاشكال في الفهم, إما من خلال اجتهاده وعلمه, وإمَّا من خلال كلام العلماء.

ومثال ذلك المنهج:

1 – قول ابن الصلاح: (الصَّحِيح يتنوع إِلَى مُتَّفق عَلَيْهِ ومختلف فِيهِ)[15].

قال الزركشي: (أَي من اشْتِرَاط الِاتِّصَال فِيهِ عِنْد من لم يقبل الْمَرَاسِيل وَعَدَمه عِنْد من قبله وَاشْتِرَاط عدم الشذوذ وَالْعلَّة عِنْد الْمُحدثين وَعدم اشْتِرَاط ذَلِك عِنْد الْفُقَهَاء)[16].

من هنا نرى كيف بيَّن الزركشي هذا الكلام المبهم من ابن الصلاح, وماذا عَنى به فنرى الزركشي كيف يدقِّق في المعنى حتى لا يقع القارئ في لَبْس أو إشكال في توجيه الكلام, فالصحيح على درجات وأنواع, وهذا على مذاهب عند العلماء, ففي قبول المرسل مذاهب, ومَنْ قَبِلَه بشروط يلحقه بالصحيح ومَنْ لم يقبله يلحقه بالضعيف, وكذا كما قال في وجود العلة والشذوذ في الحديث, ومذاهب المحدثين والفقهاء في ذلك.

– قول ابن الصلاح في التنبيهات على الحديث الحسن:

(أحدها: الحسن يتقاصر عن الصحيح)[17].

---

12 الزركشي، *النكت*، ج2، ص34.

13 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص42.

14 الزركشي، *النكت*، ج2، ص69.

15 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص10.

16 الزركشي، *النكت*، ج2، ص125.

قال الزركشيُّ مُعلِّقاً بعدها: (يعْنِي من جِهَة الرُّتْبَة حَتَّى وَلَو تعَارض حسن وصحيح قدم الصَّحِيح وَإِلَّا فهما مستويان فِي الِاحْتِجَاج بهما كَمَا سَيَأْتِي فِي التَّاسِع من كَلَامه وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ تَقْدِيم التَّاسِع إِلَى هَا هُنَا فَإِنَّهُ أنسب)[18].

وقريب من هذا المعنى الذي ذكره الزركشي ذكره قبله ابنُ دقيق العيد في (الاقتراح) فأشار إلى أن الصحيح ينقسم إلى أقسام يُدرج تحته الصحيح والحسن فيقدَّم الأقوى[19].

3- قول ابن الصلاح في الحديث المعلول: (وسمَّى الترمذي النَّسخ علة)[20].

علَّق الزركشيُّ شارحاً: (لعل الترمذي يريد أنه علة في العمل بالحديث, لا أنَّه علة في صحته, لاشتمال الصحيح على أحاديث منسوخة, ولا ينبغي أن يجري مثل ذلك في التخصيص)[21].

وشارك الزركشيُّ غيرَه في تفسير قول الترمذي, منهم سراج الدين الأنصاري في (المقنع)[22]، والعراقي في (شرح التبصرة والتذكرة)[23], والصنعاني في (توضيح الأفكار)[24].

**المطلب الثالث: بيان قيود واحترازات في الاصطلاحات والضوابط.**

وجد الزركشيُّ كغيره من العلماء ابنَ الصلاح يذكر بعض المصطلحات والرسوم ولا يبيِّنها بِدقَّة, وليس ذلك نقصاً في زمانه أو بنظره, لأنَّ الأمر قد يظهر بمجرد النظر, أو بظنه أنَّ هذا المصطلح ليس بحاجة إلى قيود واحترازات، أو أنَّه ليس بحاجة إلى تعريف.

أمَّا في زمن الزركشي فقد رأى الزركشي بأنَّه يجب وضع قيود واحترازات لبعض الكلمات والاصطلاحات والجُمَل التي ذكرها ابن الصلاح في المقدمة, فعمل الزركشي على ذلك في نكته ووضع ذلك في منهجه كما رأينا, وهو لا يقصد كلَّ شيء, بل ما يراه بنظره بأنَّه بحاجة إلى وضع قيود واحترازات.

---

17 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص20.

18 الزركشي، *النكت*، ج1، ص319.

19 ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي، *الاقتراح في بيان الاصطلاح*، ص9، بتصرف، دار الكتب العلمية – بيروت – ط ثانية – 1427 هـ - 2006م / العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، *شرح التبصرة والتذكرة*، ج1،ص156، دار الكتب العلمية- بيروت – ط أولى – 1423 هـ - 2002م.

20 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص52.

21 الزركشي، *النكت*، ج2، ص215.

22 الأنصاري، سراج الدين عمر بن علي، *المقنع في علوم الحديث*، ج1، ص220، دار فواز للنشر – السعودية – ط اولى -1413هـ.

23 العراقي، *شرح التبصرة والتذكرة*، ج1، ص290.

24 الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، *توضيح الأفكار*، ص26، المكتبة السلفية- المدينة المنورة – د.ط – د.ت.

نماذج على ذلك :

1 – قال ابن الصلاح في تعريف الحديث الصحيح: (فهو المسنَد الذي يتَّصِلُ إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً)[25].

عَلَّق الزركشي بقوله: (بنقل العدل):

(احْتَرز بِهِ عَمَّا اتَّصل سَنَده بِغَيْر الْعدْل وَهُوَ قِسْمَانِ أَحدهمَا: الْحسن فَإِنَّهُ اتَّصل سَنَده لَكِن لَا يَخْلُو عَن مَسْتُور لم تثبت عَدَالَته، الثَّانِي: مَا اتَّصل سَنَده بِنَقْل غير الْعدْل فَإِنَّهُ ضَعِيف)[26].

قلت: وهل إذا اتَّصل السند بنقل المستور يبقى الحديث حسناً؟ لا يكون الحديث حسناً بذلك، فإن الجرح في العدالة لا ينجبر، فالحديث هنا ضعيف من جهتين: الجهالة (فالراوي مستور)، وعدم ثبوت العدالة.

2 – قوله: (الضابط) علق عليه الزركشي: (خرج عَنهُ من لَيْسَ بضابط وَهُوَ من كثرت مُخَالفَته لرِوَايَة الثِّقَات المتقنين وَخرج عَنهُ أَيْضاً من لَيْسَ بضابط وَلكنه لم يبعد عَن دَرَجَة الضَّابِط فَإِنَّهُ إِذا روى حَدِيثاً كَانَ حسناً وَلم يكن صَحِيحاً لِأَنَّ مِنْ شَرطِ الصَّحِيح أَنْ يكون رَاوِيه ضابطاً)[27].

نرى عناية الزركشي ببيان القيد في معنى (الضابط, والعدل) وما يدور حوله من أحكام وأسئلة ترد في مقام ذكرهما.

تنبيه: ذكر الزركشي بعض القيود واعتراضات منه على تعريف ابن الصلاح للحديث الصحيح: أحدها: اشتماله – على الإسهاب, ولو قال: بنقل الثقة عن الثقة لاستغنى عمّا ذكر, لأن ذلك معنى الثقة.

الثاني: أنَّ الراوي الصدوق الذي لم يبلغ درجة أهل الحفظ والإتقان إذا رُوي حديثُه من وجه آخر يرتقي من الحسن إلى الصحيح.

الثالث: خروج الصحيح المختلف فيه عن هذا التعريف[28].

قلت: في الأمر الثالث الذي ذكره الزركشي آنفاً نظر؛ لأنَّ ابن الصلاح وبعده العراقي في (التقييد) ذكروا ما ذكره, وإنْ كان تلميحاً وذلك بقول ابن الصلاح: (وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه, أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل)[29].

---

25 الشهرورزي ، *المقدمة*، ج1، ص.9.

26 الزركشي، *النكت*، ج1، ص98.

27 الزركشي، *النكت*، ج1، ص 98.

28 الزركشي، *النكت*، ج1، ص100 - 101 بتصرف.

29 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص9/ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، *التقييد والإيضاح*، ص21، دار الفكر – بيروت – ط أولى – 1389هـ- 1970م.

3 – قول ابن الصلاح في تعريف الموقوف: (وهو ما يروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)[30].

- علق عليه الزركشي: (هَذَا التَّعْرِيف غير صَالح إِذْ لَيْسَ كل مَا يرْوى عَن الصَّحَابِيّ من قَوْله مَوْقُوفا فقد تظهر قرينَة تَقْتَضِي رَفعه لكَونه مِمَّا لَا مجَال لِلِاجْتِهَاد فِيهِ وَأَنه لم يقلهُ إِلَّا توقيفاً كَقَوْل عَائِشَة – رَضِي الله تَعَالَى عَنْهَا – فرضت الصَّلَاة رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، وَلِهَذَا احْتج الشَّافِعِي بِمثل هَذَا فِي الْجَدِيد وَأَعْطَاهُ حكم الْمَرْفُوع مَعَ نَصه على أَن قَول الصَّحَابِيّ لَيْسَ بِحجَّة)[31].

وهكذا نجد الزركشي يبين ويقيد الاصطلاحات والجمل من ابن الصلاح, وحتَّى لا يتطرق إليها الوهم خلال القراءة والنظر, وإما أنْ يخالفَ الزركشيُّ ابنَ الصَّلاح ويُعلِّق على بعض الكلام الذي يذكره ابن الصلاح ثم يبين موقفه.

**المطلب الرابع: التنبيه على أمور (تتمات وزيادات مهمة).**

ذَكَرَ الزركشيُّ بعضَ الأمور المهمَّة – بنظره – واستدركها على ابن الصلاح, وذلك يشمل

- إمَّا أبواباً جديدةً من العِلم لمْ يذكرها ابنُ الصلاح وهي بنظره أهمُّ من بعض الأمور التي أفردها ابن الصلاح بالذكر.
- وإمّا تتمات على بعض العلوم التي ذكرها في المقدمة, أو تتميم لنقص حصل في نقل معلومة أو بطريقة توصيلها.

أمثلة على ذلك:

1 – ذكر الزركشي عند ابن الصلاح تقسيم كتابه وفهرست أنواعه وعددها, ثم نقل عن الحازمي أنَّ علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة, تقرب من مائة نوع, وكل نوع مستقل, ثم ذكر بعدها – أي الزركشي – أنواعاً من العلوم زيادة على ابن الصلاح فقال: (وأقول: الأول: من لم يرو إلا عن شخص واحد, وهذا من عكس الذي ذكره وأندر، ومن ذلك: عبد الحميد بن أبي العشرين عن الأوزاعي, وفيه عاصم بن حمزة عن علي بن ابي طالب – الثاني: رواية الصحابة عن

---

30 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص27.

31 أخرجه: *البخاري*، محمد بن إسماعيل، *صحيح البخاري*، كتاب تقصير الصلاة، التقصير، باب يقصر إذا خرج من موضعه وفي كتاب فضائل الصحابة ، باب التاريخ، ج 3 ،ص1431، حديث 3720، دار ابن كثير – بيروت ط ثالثة – 1407 هـ –1987م/ ومسلم، مسلم بن الحجاج، *صحيح مسلم*، كتاب صلاة المسافر، باب صلاة المسافرين ، ج1،ص478،حديث 68 ، دار إحياء التراث العربي – بيروت –د.ط –د.ت /وابو داود، سليمان بن الاشعث، *السنن*، كتاب الصلاة ، باب صلاة المسافر، ج1، ص384 ، حديث 1198 ، دار الفكر- بيروت – د.ط- د.ت / والنسائي، أحمد بن شعيب، *السنن*، كتاب الصلاة، باب أين فرضت الصلاة، ج1، ص 224، حديث 453، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب – ط ثانية – 1406هـ-1986م / وغيرهم من أصحاب الأصول والحديث المتفق على صحته.

بعضهم البعض, وقد أدرجه المصنف – ابن الصلاح – في المدبَّج وقد يكون في السند ثلاثة صحابة أو أربعة أو خمسة، الثالث: رواية الصحابة عن التابعين – وقد أدرجه المصنِّف في رواية الأكابر عن الأصاغر، الرَّابِع رِوَايَة التَّابِعين بَعضهم عَن بعض وَهَذَا النَّوْع لَيْسَ مَا يَقُول فِيهِ النَّوَوِيّ فِي شرح مُسلم فِي هَذَا الْإِسْنَاد لَطِيفَة ويذكره وَمِنْه حَدِيث من يرد هوان قُرَيْش أهانه الله أخرجه التِّرْمِذِيّ فِي المناقب بِإِسْنَاد فِيهِ خَمْسَة من التابعين يروي بعضهم عن بعض),الخامس: معرفة من اشترك من رجال الاسناد في فقه أبلد أو اقليم ،السادس: معرفة أسباب الحديث .....الخ)[32] , حتى ذكر ثلاثة عشر نوعاً, يوافق على أكثرها بالأهمية, وقد صنَّف العلماء بما قاله الزركشي كتباً مستقله كأسباب ورود الحديث وغيرها من العلوم, وما ذكره هو من الأهمية بمكان.

ومن الأمور المهمة التي ذكرها وهي من زيادات الزركشي على ابن الصلاح وفي علم المصطلح وهي **الثاني عشر**: الكلمات المفردة التي اخترعها النبي صلى الله عليه وسلم كقوله في غزوة أوطاس: (الآن حمي الوطيس)[33] , وقوله: (مات حتف أنفه)[34]، وقوله: (لا يُلدغ المؤمن من جُحْرٍ مرتين)[35]، وغيرها من الألفاظ, وهذا مما سبق له الزركشي واخترعه, وهو علم جليل يحتاج إلى تأصيل واستقراء لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ويذكر في مؤلف مستقل – والله أعلم – وقد أشار بعضُ العلماء قَبْله إشارة إلى بعضها, ولم يَجْمعوا تلك الألفاظ, كالحاكم والبيهقي وغيرهم, تعليقاً على بعض الأحاديث, ولكنَّهم لم يجمعوا كما ذكرنا.

---

32 الزركشي، *النكت*، ج1، ص 62 –84.

33 أخرجه: مسلم، *صحيح مسلم*، في كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، ج3، ص 1398 - حديث 1775 / وابن حنبل، أحمد بن حنبل، *المسند*، مسند العباس رضي الله عنه، ج1، ص 207، حديث 1775 ، مؤسس قرطبة – القاهرة – دط- د.ت / والحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، كتاب معرفة الصحابة، ذكر إسلام العباس، ج 3، ص370، حديث 5418، دار الكتب العلمية – بيروت – ط اولى – 1411هـ - 1990م / وابن حبان، محمد بن حبان البستي، *صحيح ابن حبان*، كتاب أخباره عن مناقب الصحابة، ج 15، ص523، حديث 7049، مؤسسة الرسالة –بيروت – ط ثانية 1414هـ –1993م / وغيرهم من أصحاب الأصول ،الحديث صحيح.

34 أخرجه: ابن حنبل، *المسند*، حديث عبد الله بن عتيك رضي الله عنه، ج4، ص36، حديث 16461 / والحاكم، *المستدرك*، كتاب الجهاد ،ج2، ص97- حديث 2445 / والطبراني، سليمان بن أحمد ، *المعجم الكبير*، ج2،ص191، حديث 1778، مكتبة العلوم والحكم – الموصل – ط ثانية – 1404هـ - 1983م / والحديث ضعيف – والله أعلم – لتفرُّد محمد بن إسحاق به وهو مُدلِّس وقد عنعن, ولم يصحِّحه أحدٌ من العلماء.

35 أخرجه: البخاري، *صحيح البخاري*، كتاب الأدب، باب لا يلدغ المؤمن من الحجر مرتين، ج5، ص27، حديث 5782 / ومسلم، *صحيح مسلم*، كتاب الزهد، باب لا يلدغ المؤمن من الحجر مرتين، ج 4، ص 229، حديث 1998، والحديث صحيح.

2 - قول ابن الصلاح في فوائد المستخرجات: (ثم إنَّ التخاريج المذكورة يُستفاد منها فائدتان: إحداها: علوُّ الإسناد, والثانية: الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة)[36].

قال الزركشي مستدركاً ومُتمِّمَاً للفائدة: (أهمل ثالثة وهي: زيادة قوة الحديث بكثرة الطرق, ذكرها النووي في مختصره)[37].

قلت (الباحث): ولكن هذه الفائدة ذكرها ابن الصلاح في (صيانة صحيح مسلم)[38], وذكر العراقي أيضاً تكثير طرق الحديث ليُحتجّ بها عند التعارض[39], وزاد عليهم السيوطي فوائد أخرى منها: أن يكون مُصنِّف الصحيح روى عمَّن اختلط, ولم يبيِّن هل سماع ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل الاختلاط, أو بعده؟

فيبيِّنُه المستخرجِ إمَّا تصريحاً, أو بأنْ يرْوِيَه عنْه من طرقِ مَنْ لمْ يسمع منه إلَّا قَبل الإختلاط.

ومنها: أن يروي في الصحيح عن مدلِّس بالعنعنة, فيرويه المستخرِج بالتصريح بالسماع، ومنها أن يروي عن مُبْهمٍ: كحدثنا فلان أو رجل فيُعيِّنه المستخرِج، ومنها أن يروي عن مهمل: كمحمد, فيميزه[40].

3 – قول ابن الصلاح : (التدليس قسمان)[41].

قال الزركشيُّ معلقاً: (لَيْسَ كَمَا قَالَ بل هُوَ أَقسَام وسنتكلم على مَا أهمله....، أَحدهَا: تَدْلِيس الْإِسْقَاط وَهُوَ أَلا يُسْقط شَيْخه لَكِن يُسْقط مَن بعده لكَونه رجلاً ضَعِيفاً أَو صَغِير السنِّ لتحسين الحَدِيث بإسقاطه ذكره الْخَطِيب قَالَ وَكَانَ الْأَعْمَش وَالثَّوْرِي[42] وَبَقِيَّة يَفْعَلُونَ هَذَا النَّوْع.

الْقسم الثَّانِي: تَدْلِيس الْبِلَاد كَمَا إذا قَالَ حَدثنِي فلَان بالعراق يُرِيد موضعا بإخميم, وبزبيد يُرِيد موضعاً بقوص[43] أَو بحلب يُرِيد موضعاً بِالْقَاهِرَةِ أَو بالأندلس يُرِيد موضعاً بالقرافة،

---

36 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص10.

37 الزركشي، *النكت*، ج1، ص231.

38 الشهرورزي، عثمان بن عبد الرحمن، *صيانة صحيح مسلم*، ص23، دار الكتب العلمية –بيروت – ط اولى – 2003م – 1424هـ.

39 العراقي، *التقييد والإيضاح*، ج1، ص32.

40 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، *تدريب الراوي شرح تقريب النواوي*، ص101، دار إحياء التراث – بيروت – ط اولى – 1421هـ- 2001م.

41 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص42.

42 لم يُذكر عن الثوري أنّه ممن يفعل ذلك، وإنَّما ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية في مراتب المدلسين، قال ابن حجر: (المرتبة الثانية: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلَّة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس الا عن ثقة كإبن عيينة) العسقلاني، أحمد بن علي، *تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس*، ص13، مكتبة المنار – الأردن، د.ط ، د.ت.

فَهَذَا أخفُّ الْأَقْسَام إِلَّا أَنَّه لَا يَخْلُو عَن كَرَاهَةٍ لإيهامه الْكَذِب والتشبع بِمَا لم يُعْطَ, الثَّالِث: جعل ابْن حزم فِي كِتَابه (الإحكام) من أَقسَام التَّدْلِيس: أَن يعمد الْحَافِظ الْعدْل إِلَى حَدِيث فَيحدث بِهِ على سَبِيل المذاكرة أَو الْفتيا أَو المناظرة وَلَا يذكر لَهُ سنداً وَرُبمَا اقْتصر على بعض رُوَاته [وَرُبمَا أسْندهُ وَرُبمَا أرْسلهُ] قَالَ: فَهَذَا [لَا يضر رَأْيه وَرِوَايَته] شَيْئا وَسَوَاء قَالَ أخبرنَا فلَان أَو عَن.... الرَّابِع التَّدْلِيس الْخَفي وَلَا يعرفهُ إِلَّا المدقق فِي هَذِه الصِّنَاعَة وَمن أمثلته أَنهم اخْتلفُوا فِي سَماع الْحسن من أبي هُرَيْرَة)[44].

قلت: ومما فات المؤلِفَين وذكره غيرُهما تدليس العطف: وهو أنْ يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه, ويكون سمعه من واحد, فيروي عنه ويعطف الثاني عليه فيُوْهِم أنَّه سمعها منهما.

الثاني تدليس السكوت: وهو أن يروي الراوي حديثاً فيسكت أثناء السند ثم يقول اسماً لشيخ فيوهم أنَّه سمع منه[45].

**المطلب الخامس: الترجيح في بعض المسائل المُطْلَقة وذِكْر الفؤاد المستقلة.**

الناظر إلى ما عُلِّقَ على ابن الصلاح يجد أنَّ بعض العلماء وافقه، وبعضهم اعترض عليه، والبعضُ شرح ما ذكره وبينه وزاد عليه أموراً أخرى لم يذكرها ابن الصلاح، فعلى سبيل المثال: قد يذكر ابن الصلاح مذهباً أو مذهبين في مسألةٍ ما، أو يذكر تعريفاً لعِلْمٍ مُعيَّن أو بابٍ مُعيَّن، فيأتي العلماءُ بعده فيعترضون أو يؤيدون أو يزيدون عليه، وهذا ما سار عليه الزركشي أيضاً، فعندما يذكر شيئاً يوعبه ذِكْراً وشرحاً واستقصاءً للفائدة، ثم يذكر فوائد مستقلة وهي كالنكت التي يذكرها ابن حجر في نكته، وقد ذكر الزركشي أكثر من عشرين فائدة أثناء كلامه ولهذا سمي كتابه النكت أي الفوائد.

نماذج على ذلك:

---

[43] قوص: بالضم ثم السكون وصاد مهملة وهي قبطية وهي مدينة كبيرة عظيمة واسعة قصبة صعيد مصر بينها وبين الفسطاط اثنا عشر يوما وأهلها أرباب ثروة واسعة وهي محط التجار القادمين من عدن وأكثرهم من هذه المدينة وهي شديدة الحر لقربها من البلاد الجنوبية وبينها وبين قفط فرسخ وهي شرقي النيل بينها وبين بحر اليمن خمسة أيام أو أربعة وقوص في الإقليم الأول وطولها من جهة المغرب خمس وخمسون درجة وثلاثون دقيقة وعرضها أربع وعشرون درجة وثلاثون دقيقة، انظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، *معجم البلدان* ، ج4، ص413، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

[44] الزركشي، *النكت*، ج 2، ص 68، ص111 بتصرف يسير.

[45] الحاكم، محمد بن عبد الله، *معرفة علوم الحديث*، الحاكم، ص105، دار الكتب العلمية – بيروت – ط ثانية – 1397 هـ - 1977م/ ابن حجر، أحمد بن علي، *النكت على ابن الصلاح*، ص 244، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – ط أولى – 1404 هـ - 1984م/ السيوطي، *تدريب الراوي*، ص197 / الصنعاني، *توضيح الأفكار*، ج1، ص 350 / السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، *فتح المغيث شرح ألفية الحديث*، ج1، ص184، دار الكتب العلمية، لبنان، ط أولى، 1403هـ.

1 – قول ابن الصلاح (عن إسحاق بن راهويه)[46].

عَلَّق الزركشيُّ (على راهويه): (فِيهِ أُمُور: إِحْدَاهَا يجوز فِي رَاهَوَيْه فتح الْهَاء وَالْوَاو وَإِسْكَان الْيَاء وَيجوز ضم الْهَاء وَإِسْكَان الْوَاو وَفتح الْيَاء وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْمُخْتَار)[47] اي راهُوْيَه.

2 – نقل ابن الصلاح عن البخاري في أصحِّ الأسانيد (مالك عن نافع عن ابن عمر)[48]، قال الزركشي: (هَذَا يُسمى سلسلة الذَّهَب وَفِي هَذَا الْإِطْلَاق عَنهُ نظر فَفِي ذمّ الْكَلَام للهروي قَالَ الداوساني قَالَ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ أَبُو الزِّنَاد عَن الْأَعْرَج عَن أبي هُرَيْرَة ديباج خسرواني)[49].

3– خالف الزركشيُّ ابنَ الصلاح كغيره من العلماء في تصحيح الأحاديث, فمن المعلوم أنَّ ابن الصلاح قد توقَّف في تصحيح الحديث؛ وقال بعدم تصحيح الأحاديث في عصره وبعده, وذلك في الأحاديث التي لم يتكلم فيها العلماء ولم يذكروا فيها كلاماً, فقال الزركشي: (مَا ذكره من أَنه لَا يحكم بِصِحَّتِهِ لضعف الْأَهْلِيَّة فِي هَذِه الْأَزْمِنَة لَا نَعْرِف لَهُ فِيهِ سلفاً، وَالظَّاهِر جَوَازه، وَلَعَلَّه بناه على جَوَاز خلو الْعَصْر عَن الْمُجْتَهد الْمُطلق وَالصَّوَاب خِلَافه، وَقَالَ النَّوَوِيّ: الْأَظْهر عِنْدِي جَوَاز التَّصْحِيح لمن تمكن وقويت مَعْرفَته انْتهى، وَعَلِيهِ عمل أهل الحَدِيث وَقد صحّح كثير من الْمُتَأَخِّرين أَحَادِيث لم نجد لمن تقدمهم فِيهَا تَصْحِيحاً كَابْن الْقطَّان وتلميذه ابْن الْموَّاق والضياء الْمَقْدِسِي والزكي الْمُنْذِرِيّ والمزي)[50].

وهو ما رجَّحه الزركشي ومن قبله النووي؛ ثمَّ مِنْ قبلهم في عصر ابن الصلاح ابنُ القطان صاحب كتاب (الوهم والإيهام) وكذا ضياء الدين المقدسي صاحب (المختارة) وكذا المنذري, وبعدهم الحافظ الدمياطي, وبعده السبكي, وبعده العراقي[51], وابن حجر[52]، والسيوطي[53]، وهذا ما عليه جمهور أهل العلم.

قلت (الباحث): والأمر فيه بعض اللبس فنص عبارة ابن الصلاح هي: (إِذَا وَجَدْنَا فِيمَا يُرْوَى مِنْ أَجْزَاءِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا حَدِيثًا صَحِيحَ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ نَجِدْهُ فِي أَحَدِ الصَّحِيحَيْنِ، وَلَا مَنْصُوصًا عَلَى صِحَّتِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ الْمَشْهُورَةِ، فَإِنَّا لَا نَتَجَاسَرُ عَلَى جَزْمِ الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ، فَقَدْ تَعَذَّرَ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ الِاسْتِقْلَالُ بِإِدْرَاكِ الصَّحِيحِ بِمُجَرَّدِ اعْتِبَارِ الْأَسَانِيدِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ إِسْنَادٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا وَنَجِدُ فِي رِجَالِهِ مَنِ اعْتَمَدَ فِي رِوَايَتِهِ عَلَى مَا فِي كِتَابِهِ، عَرِيًّا عَمَّا يُشْتَرَطُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْحِفْظِ وَالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ. فَآلَ الْأَمْرُ إِذًا – فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ

---

46 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص10.

47 الزركشي، *النكت*، ج1، ص129– 130.

48 الشهرورزي، *المقدمة*، ج1، ص 10.

49 الزركشي، *النكت*، ج1، ص140.

50 الزركشي، *النكت*، ج1، ص 158.

51 العراقي، *التقييد والايضاح*، ج1، ص23.

52 العسقلاني، *النكت*، ص56.

53 السيوطي، *تدريب الراوي*، ص126، ص127.

وَالْحَسَنِ – إِلَى الِاعْتِمَادِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ فِي تَصَانِيفِهِمُ الْمُعْتَمَدَةِ الْمَشْهُورَةِ، الَّتِي يُؤْمَنُ فِيهَا – لِشُهْرَتِهَا – مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّحْرِيفِ، وَصَارَ مُعْظَمُ الْمَقْصُودِ بِمَا يُتَدَاوَلُ مِنَ الْأَسَانِيدِ خَارِجًا عَنْ ذَلِكَ إِبْقَاءَ سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ الَّتِي خُصَّتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ، زَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى شَرَفًا، آمِينَ)[54].

والناظر إلى كلام ابن الصلاح يفهم منه: إنَّ العلماء في عصره يعتمدون الكتب، ولا يدرك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، والذي قصده ابن الصلاح: الصحيح لذاته؛ لأنه لو وصل إلى مرتبة الصحيح بنفسه لعلمه المتقدمون، ولكن انضمام القرائن للحديث الحسن ترفعه إلى الصحيح لغيره، وكذلك ترفع الضعيف إلى الحسن لغيره، فالذي منعه ابن الصلاح هو الصحيح لذاته والله أعلم[55].

**الفوائد المُستقلّة:**

أمَّا في باب الفوائد وذِكْرِها فقد ذكر الزركشيُّ أكثر من عشرين فائدة توزعت وتنوعت في كتابه بين الحديث والفقه واللغة، وذلك لتبحُّره في شتَّى العلوم, وكان ينصُّ رحمه الله عليها بقوله (فائدة)؛ ومن النماذج على الفوائد في كتابه:

1 – قال الزركشي (رحمه الله): (لم يتَعَرَّض المِصَنّف لعدد مَا فِي كتاب مُسلم وَذكر فِي الْقطعَة الَّتِي لَهُ على مُسلم أَن فِيهِ أَرْبَعَة آلَاف حَدِيث أصُول دون المكرر كَمَا ذكر فِي صَحِيح البُخَارِيّ وَبِه جزم النَّوَوِيّ فِي تقريبه وَلم يذكر عدته بالمكرر وَهُوَ يزِيد على البُخَارِيّ لِكَثْرَة طرقه وَقَالَ أَحْمد بن سَلمَة يُقَال هُوَ إثنا عشر ألف حَدِيث، وَقَالَ أَبُو حَفْص الميانشي: اشْتَمَل كتاب مُسلم على ثَمَانِيَة آلَاف حَدِيث وَلَعَلَّ هَذَا أقرب، وَأمَّا كتاب أبي دَاوُد فَفِيهِ أَرْبَعَة آلَاف وَثَمَانمِائَة حَدِيث)[56].

2 – وقال الزركشي رحمه الله: (وَقع فِي عبارَة بَعضهم: الجيِّد، كالترمذي فِي الطِّبِّ من (جَامعه) وَمُرَاده: الصَّحِيح: وَقَالَ إِسْحَاق بن بشر قَالَ ابْن الْمُبَارك: لَيْسَ جودة الحَدِيث قرب الْإِسْنَاد [بل] جودة الحَدِيث صِحَة الرِّجَال، ذكره ابْن السَّمْعَانِيّ فِي (أدب الاستملاء)، وَيَقَع فِي عبارتهم الثَّابِت وَيكثر ذَلِك فِي كَلَام ابْن الْمُنْذر، وَهل يسْتَلْزم ذَلِك الحكم بِالصِّحَّةِ؟ يحْتَمل أَن يتَخَرَّج فِيهِ خلاف من خلاف الْفُقَهَاء أَن القَاضِي لَو قَالَ: ثَبت عِنْدِي بِالْبَيِّنَةِ العادلة كَذَا، هَل يكون حكماً مِنْهُ وَجْهَان: أقربهما نعم لِأَنَّهُ إِخْبَار عَن تَحْقِيق الشَّيْء جزماً، وأصحهما لَا لِأَنَّ الحكم هُوَ الْإِلْزَام والثبوت لَيْسَ بإلزام)[57].

3 – وقال الزركشي رحمه الله: (فائدة: أَكثر مَا تروى الْمَرَاسِيل من أهل الْمَدِينَة عَن سعيد بن الْمسيب، وَمن أهل مَكَّة عَن عَطاء بن أبي رَبَاح، وَمن أهل مصر عَن سعيد بن أبي

---

54 الشهرورزي، المقدمة، ص17.

55 وهذا ممَّا استفدْته من بعض الأساتذة جزاه الله كل خير.

56 الزركشي، *النكت*، ج1، ص 190 -191.

57 المصدر السابق، ج 1، ص 382.

هِلَال، وَمن أهل الشَّام عَن مَكْحُول، وَمن أهل الْبَصْرَة عَن الْحسن الْبَصْرِيّ، وَمن أهل الْكُوفَة عَن إِبْرَاهِيم بن يزِيد النَّخعِيّ)[58].

4 – وقال: (فائدة: تقدم أَن التَّدْلِيس من أهل الْحجاز قَلِيل جداً، وَكثير ذَلِك من أهل الْكُوفَة، قَالَ أَبُو عمر: التَّدْلِيس فِي محدثي أهل الْكُوفَة كثير، قَالَ يزِيد بن هَارُون: لم أر أحداً من أهل الْكُوفَة إِلَّا وَهُوَ مُدَلّس إِلَّا مسعراً وشريكاً، وَقَالَ الْحَاكِم: أهل الْكُوفَة مِنْهُم من دلّس وَمِنْهُم من لم يُدَلس وَقد دلّس أَكْثَرهم)[59].

قلت (الباحث): وتميَّز الزركشي رحمه الله عند الانتهاء من باب التدليس بأنَّه ذكر أسماء مَن وُصِف بالتدليس فقال: (قد رَأَيْت أَن أسرد بعض أَسمَاء من نسب إِلَى التَّدْلِيس فَأَقُول مِنْهُم..)[60] ثمَّ عدَّد سبعة وخمسين راوياً وهذا ما انفرد به.

وهكذا يذكر الزركشي الفوائد والناظر إلى الفوائد في (نكته) يجدها متنوعة بين الحديث واللغة والفقه, وغيرها وما ذاك إلا لسَعة علمٍ وإطلاع الزركشي رحمه الله رحمة واسعة وأجزل مثوبته.

## المبحث الثاني: مقارنة بين منهج الزركشي وبين منهج ابن حجر في النكت.

### المطلب الأول: منهج الزركشي بشكل عام.

وبعد هذا التطواف في منهج الزركشي – رحمه الله- في نكته على مقدمة ابن الصلاح , رأينا أنَّ الزركشي كان منهجه مُختلِف بعض الشيء عن غيره ممن اعتنوا( بمقدمة ابن الصلاح), وما ذاك إلَّا لسعة علمه واهتمامه بالعلوم الأخرى, وخاصة علم الأصول والفقه والتفسير والحديث وما يتبعها من علوم, كعلم المصطلح وعلوم القرآن وغيرها من العلوم المختلفة التي ترك فيها أثراً, أما منهجية الزركشيُّ في النكت فيمكن إجمالها بما يأتي:

ذكر الزركشي في المقدمة بأنه سيعتني ببعض الأمور منها:

1 – حَلُّ ما يُعْقد.

2- بيانُ قيودٍ واحترازاتٍ في الرسوم.

3- التعرض لتتمات الأمور.

4- اعتراضاتٌ وأسئلةٌ لا بُدَّ منها.

5- ما هو الأصحُّ في أمور أطلقها.

6- أمور مستقلة هي بالذكر أهم ممَّا ذكر.

ثم عقَّب بعدها بقوله :(وقصدت بذلك الرجوع إليه عند أوقات درسي ومراجعتي لنفسي)[61].

نرى الزركشي رحمه الله أنَّه يهتمُّ ببيان المصطلحات وكلام ابن الصلاح, ثم يذكر نكته كفوائد بعد كل فقرة ويعلِّق عليها إنْ احتيج لذلك, ثم يذكر بعض الاعتراضات التي اعتُرِضَت

---

58 المصدر السابق، ج 1، ص 510.

59 المصدر السابق، ج1، ص 114.

60 المصدر السابق، ج2، ص114-ص129.

61 *الزركشي، النكت*، ج1 - ص11.

وقيلت على ابن الصلاح, فإمَّا أنْ يردَّ عليها ويؤيد ابن الصلاح بقوله, وإمَّا أنْ يخالفه بالرأي كما رأينا بترجيحاته لذلك ببعض الأمور.

وبعدها إنْ وَجَد ابنَ الصلاح يذكر مذاهب في أمْرٍ ما ولم يرجِّح بينها أو يخصِّص يقوم الزركشي بذِكر المقيد والراجح بين تلك المذاهب المذكورة, ويقوم بالترجيح بعد ذكر كل من قال بالمذاهب المذكورة من العلماء الكبار, ثم يقوم هو بالترجيح بناءً على الأدلة والراجح في نظره, ثم يذكر الفوائد والنكت على تلك العلوم, أو ما فات المصنف من أشياء مهمة, كعدد أحاديث صحيح مسلم, أو أقسام التدليس التي أغفلها ابن الصلاح.

والمطَّلِع على تعقُّبَات الزركشي يجده عالِماً اشتغل بشتَّى العلوم، وتميَّز عن باقي العلماء بنُكته على (مقدمة ابن الصلاح) بأمورٍ لم يتعرض لذكرها غيره في الأغلب, خاصَّة الفوائد والنكت, وهو لم يقصد جمع كل الاعتراضات وما قيل حول المقدمة إلا المهمَّ منها وما لها وَجْه.

والناظر إلى نكته يجده قد وقف عند النوع الثامن والعشرين من علوم الحديث التي ذكرها ابن الصلاح في المقدمة ألا وهو: ( معرفة آداب طالب الحديث )[62], وكان هذا النوع آخر نوع تكلم عليه في النكت ولم يذكر شيئاً بعده, ولا نعلم السبب في ذلك, هل هو أكتفى بذلك ؟ أم وافته المنية عند هذا النوع ؟ أم كان الزمان والضياع وتلف المخطوط السبب في ذلك؟.

ولم أجد من تحدث عن ذلك من أهل التاريخ, ولا من المحققين – والله أعلم – والموجود من مخطوطته في دمشق ما أثبتناه إلى النوع الثامن والعشرين.

**المطلب الثاني: منهج ابن حجر بشكل عام في نكته على (مقدمة ابن الصلاح).**

عرف ابن حجر بقوته وجلالته في علم الحديث وتبحره, حتى أنه كان يقال عنه (شيخ الإسلام), وهذا ما كان يطلقه عليه السيوطي, وما ذلك إلا لعلمه وتبحره في العلوم, ولكنه برع وساد في علم الحديث وعلم المصطلح.

أمَّا منهجُه[63] في النكت فنأخذه بشكل عام للمقارنة بينه وبين الزركشي رحمهما الله تعالى:

أمَّا ابن حجر رحمه الله فقد ذكر في كتابه (النكت على ابن الصلاح) نكتاً وتعليقاتٍ على ابن الصلاح في (مقدمته) وعلى شيخه العراقي في (التقييد والإيضاح), فقد اختلف عن الزركشي بذلك, وكان منهجه في نكته يمتاز بالنَّقد والتمحيص بشكل واسع, فهو يتبع الحقَّ بالأدلة ويُكبره, وامتاز ابن حجر بتقصِّي الأقوال في المسائل المختلف فيها ويطيل النفس في عرض الأدلة ومناقشتها, ثم يبين رأيه في المسألة دون تحيز, فمثلاً: عند حديثه عن (العلل) أطال النقاش في حديث كفارة المجلس وتقصِّي طرقه وأقوال العلماء في ذلك الحديث.

---

62 *الزركشي، النكت*، ج3 – ص 662.

63 وقد ذكرت هنا تلخيصَ منهجه من كلام الباحث (ربيع بن هادي المدخلي)، وما ذاك إلا لأنَّ الباحث كان كتاب النكت محلَّ بحثِه ودراسته في رسالة الدكتوراه فلزم الرجوع إلى جهده والإشادة به, وكذا لأنَّ صُلب بحثنا هو منهج الزركشي في النكت.

بل وخالف كبار العلماء كأبي حاتم وغيره رحمهم الله تعالى, وما ذلك إلَّا بالأدلة وسَوْقِها في ذلك المقام, فنرى أنَّه يتقصَّى المسائل من شتَّى فروعها ونواحيها, ويناقشها ثم يُدْلي بدلوه في تلك المسائل.

ومن منهجه ذكر الاعتراضات التي ذكرت على ابن الصلاح ثم يناقشها, فإمَّا أنْ يُرجِّح قول ابن الصلاح, وإمَّا أنْ يقبل قول المعترض اتِّباعاً للأدِّلة والمناقشة وما ذلك إلَّا اتِّباعاً للحقِّ وأهله.

ومن منهجه: ذكر أمور لم يذكرها ابن الصلاح, أو التنبيه على أمورٍ استعصت على غيره ولم يذكرها أحدٌ من العلماء، كشرط أبي داود في (السنن) والإحتجاج بأحاديثه المسكوت عليها في (سننه), وكذا تحسين الترمذي, وشرط النسائي وهل هو متشدد أم متساهل؟ وغيرها من الأمور.

ومن منهجه الرجوع إلى المصادر الأصلية والأخذ منها مباشرة والعزو إليها غالباً, وأحياناً يذكر الأبواب في تلك الكتب, ويحاسب غيره إذا خرج عن ذلك المنهج الأصيل, فمثلاً عندما نقل ابن الصلاح إجماع ائمة النقل على قبول الإسناد المعنعن, فنقله ابن الصلاح عن أبي عمرو والداني, فقال ابن حجر معلِّقاً على ابن الصلاح: (إنَّما أخذه الداني من كلام الحاكم ولا شكَّ أنَّ نقله عن الحاكم أَوْلى)[64].

ومن منهجه: ضبط التعاريف وتحريرها بحيث يطمئن إلى سلامتها, وما ذلك إلا اشتغاله بالعلم وعلم المصطلح خاصة, فهو دائم البحث والكتابة وله باع طويل في التآليف ووضع الاصطلاحات, فإنْ وجد كلاماً غير مستقيم أو فيه انتقادات, حرَّر ذلك وضبطه، وكان ظاهراً عليه العزو إلى مصنفاته الأخرى إنْ احتيج إلى ذلك, فينقل من مصنفاته أو يُحيل عليه, وفي ثنايا كلامه كان يُفرد نكته وملاحظاته – رحمه الله – وهذا منهجه بشكل عام في النكت وبلغت نكته 129 نكته[65].

**المطلب الثالث : مقارنة بين منهج الزركشي ومنهج ابن حجر في نكتهما.**

بعد النظر في منهجي الزركشي وابن حجر في النكت, رأينا أنَّ العالِمَيْن قد اشتركا في أمور عدة واختلفا في بعضها, وكل ذلك يرجع إلى عدة أسباب؛ ومن هذه الأسباب:

أولاً: إنَّ المادة واحدة؛ فكِلا العالِمَين كانت نكته على (مقدمة ابن الصلاح).

ثانياً: موضوع الكتابين واحد, ألَا وهو علم مصطلح الحديث, من المعلوم أنَّ علم المصطلح ومؤلفاته وعلماءَه معروفين, فمن أراد أن يؤلف أو يبحث في مسألة من مصطلح الحديث فمصادرها معروفة, فلن يتعدَّ أمَّهات وأصول هذا العلم كمؤلفات الحاكم والبغدادي وابن الصلاح ومن تبع مقدمته واشتغل بها

---

[64] *العسقلاني، النكت*، ج1، ص175.

[65] العسقلاني، *النكت*، ج1– ص55، وهذه النكت استقصاها محقق الكتاب في رسالته حول ابن حجر ونكته، المدخلي.

ثالثاً: إنَّ العالِمَيْن قد توقف كلاهما عند الاعتراضات التي وُجهت إلى ابن الصلاح (مقدمته), ومعلوم أنَّ العلماء الذين تكلموا على المقدمة بين مؤيد ومعارض في بعض الأمور, معدودون، وكتبهم معلومة لدى أهل العلم, معظمها اشتركت في مناقشة الاعتراضات على المقدمة.

رابعاً: وممَّا جعل العالِمَين يشتركان في بعض الأمور سِعَة اطِّلاع العالِمَيْن, وتبحُّرُهما في العلوم, وجلالتهما بين العلماء, فمن ينظر إلى مؤلفات الزركشي ومؤلفات ابن حجر, يجدهما عالميْن جليلين قد افنيا عمرهما في طلب العلم ونشره, خاصة علم الحديث.

خامساً: قرب الزمان بينهما مع سبق الزركشي، فالزركشي ت794هـ, وابن حجر ت852هـ, فكلاهما كان في الحِقبة نفسها – تقريباً – من الزمن, والكتب المؤلفة في ذلك العلم والمصادر نفسها، فالناظر إلى مصادرهما يجدها متشابهة.

سادساً: كلاهما لم يُتمِّم مناقشة وتنكيت (المقدمة) كاملة في أبوابها وفصولها, فالزركشي توقف عند النوع الثامن والعشرين, وابن حجر توقف عند النوع الثاني والعشرين.

**أمَّا الاختلاف في المنهج بين الزركشي وابن حجر رحمهما الله تعالى:**

**أولاً:** اعتنى الزركشي باللُّغة وضبط الأسماء أكثر من اعتناء ابن حجر, وما ذلك إلَّا لاعتناء الزركشي بعلم اللغة وغريبها, وربَّما سبب ذلك انشغاله بالتفسير وعلوم القرآن والفقه وأصوله, وكان هذا ظاهراً في كتاباته الأخرى رحمهم الله جميعاً.

**ثانياً:** من حيث مناقشة المسائل وتمحيصها؛ كانت مناقشة ابن حجر للمسائل وتمحيصها وبيان غموضها والراجح منها وشخصيته العلمية ظاهرة أكثر من شخصيته الزركشي, فالناظر إلى مناقشته في المسائل يجده عالماً متبحراً في علمه, وذلك عائد إلى اشتغاله في علم الحديث في أغلب حياته والتصنيف فيه.

فمن المعلوم أنَّ ابن حجر كان عالماً جليلاً في علم الحديث, لا يُشقُّ له غبار, ولم يشتغل بغير علم الحديث, أمَّا الزركشي فكانت له جهود أخرى في بعض العلوم كالتفسير وعلومه والفقه وأصوله، أمَّا ابن حجر فقد اشتغل بعلم الحديث وعلومه الأخرى, ومن هنا برع لتفرُّغِهِ لهذا العلم.

**ثالثاً:** من حيث عدد النكت؛ كان نكت ابن حجر أكثر من نكت الزركشي في العدد, فالزركشي ذكر بين عشرين والثلاثين, أمَّا ابن حجر فقد ذكر أكثر من مائة نكتة وفائدة.

**رابعاً:** اختلف ابن حجر عن الزركشي في مؤلفاته الأخرى في علم الحديث, وعَزْوِهِ إلى تلك المؤلفات في بعض المسائل, أمَّا الزركشي فقد كان يعزو (إذا احتاج إلى ذلك) إلى مؤلفات غيره من العلماء في علم الحديث.

**خامساً:** من حيث المصادر؛ مصادر الزركشي كانت متنوعة أكثر من مصادر ابن حجر, فالناظر إلى استدلال الزركشي في بعض الأمور يجده يستدل من كتب اللغة والتاريخ والفقه والعقيدة وغيرها من العلوم, أمَّا ابن حجر فقد غلبت عليه كتب الحديث وعلومه, (وهذا ظاهر كما رأينا.

**سادساً**: اختلف ابن حجر عن الزركشي في نكته؛ إنَّ نكته كانت موجهة إلى ابن الصلاح وشيخه العراقي في كتابه (التقييد والايضاح)، أمَّا الزركشي فقد كانت نكته موجهة لابن الصلاح وحده.

**سابعاً**: سبب التأليف؛ كان سبب تأليف الزركشي لنكته الرجوع إليها عند مطالعتاه وتدريسها, أمَّا ابن حجر فقد كانت تكميلاً وبياناً للمقدمة وذلك عندما كان يقرأها بين يدي شيخه العراقي, فعندما كان يقرأ أمام شيخه ربما خطر في ذهنه خاطر فيسجله في هامش كرَّاسته حتَّى استقر أمره بكتابة تلك الخواطر لنشر الفائدة وبيانه ونشره للناس من جهة نظره رحمهم الله جميعاً.

**ثامناً**: الابتكار وإضافة العلوم الجديدة؛ ذكر الزركشي بعض الأمور المبتكرة منه، كالأمثال النبوية التي لم يقلها أحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم، وكاستقصائه أسماء المدلسين وذكرهم في كتابه.

**تاسعاً**: دَمْجُ النُّكات دون عنوان: فابن حجر كان يدمج النكات في بعضها دون تفصيل أو تبويب، خلاف الزركشي الذي كان يضع عنواناً مستقلاً للفائدة ويبينها.

وأخيراً نسأل الله عز وجل التوفيق والسداد، فما أصبنا فمن الله وتوفيقه، وما اخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان، وأسأل الله العظيم أن يجزي علماءنا كل خير لما قدَّموه من علم، ووقت حتى أفْنَوا اعمارهم في سبيل الذب عن سنّة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

**الخاتمة وأهم النتائج:**

من هنا نرى أنَّ قوَّة وجلالة العالِمَيْن ظهرتا في نكتهما، لكنَّ ابن حجر كان صاحب الأمر وقائده في علم المصطلح, فهو أجاد وأفاد, ومن يقرأ نكته لا يستدرك عليه شيء من قبله, أمَّا الزركشي فقد كان له باع في اللغة وغيرها من العلوم التي صنَّف فيها, ولكن نكت ابن حجر أوعب وأجمع في علم المصطلح والحديث بشكل أعمق وأكثر دراسة, وخاصَّة في سَوْقِهِ للاستشهادات وطرق الروايات من الأدلة، ونخلص إلى النتائج الآتية:

1. اختلف الزركشي عن غيره فيمن كتب في بيان ضبط الأسماء في كتابه وبيان الراجح في ضبطها، ثم بيان المعاني اللُّغوية لما قد يُلتبس فهمه.
2. زاد الزركشي أبواباً في علم المصطلح استقلالاً عن ابن الصلاح وابن حجر؛ منها:

- الأول: من لم يرو إلا عن شخص واحد.
- الثاني: رواية الصحابة عن بعضهم البعض.
- الثالث: رواية الصحابة عن التابعين.
- الرَّابع: رِوَايَة التَّابِعين بَعضهم عَن بعض.
- الخامس: معرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه بلدٍ أو اقليم.
- السادس: معرفة أسباب الحديث.

3. كان الزركشي يذكر في نكته اللغة والحديث والفقه والأدب، فكان كتابه أشبه بموسوعة عامة.
4. تنوَّعت فوائد الزركشي التي ذكرها إلى فوائد حديثية أو لُغوية أو فقهية.
5. لم يستوعب الزركشي كل أبواب المقدمة لابن الصلاح في شرحها والوقوف عليها.
6. ذكر الزركشي بعض الأمور المبتكرة وهي مما انفرد بها عن غيره في كتابه مثل: الأمثال النبوية، وأسماء المدلسين.

**قائمة المصادر والمراجع:**


1- أبجد العلوم – صديق حسن القنوجي – دار الكتب العلمية – بيروت – د.ط 1978م.
2- الأعلام – خير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – بيروت – ط الخامسة عشر– 2002م.
3- الاقتراح في بيان الاصطلاح – تقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ثانية – 1427 هـ - 2006م.
4- تدريب الراوي – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي – دار إحياء التراث – بيروت – ط أولى – 1421هـ- 2001م.
5- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أحمد بن علي العسقلاني، دار المنار، الأردن، د.ط، د.ت.
6- التعريفات – علي بن محمد بن علي الجرجاني – دار الكتاب العربي – بيروت –ط أولى – 1405هـ.
7- التقييد والإيضاح – زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي – دار الفكر – بيروت – ط أولى – 1389هـ- 1970م.
8- توضيح الأفكار – محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني- المكتبة السلفية- المدينة المنورة – د.ط –د.ت.
9- السنن– أحمد بن شعيب النسائي – مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب – ط ثانية – 1406هـ- 1986م.
10- السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي- مؤسسة الرسالة – بيروت- ط الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
11- السنن- سليمان بن الأشعث السجستاني- دار الفكر- بيروت – د.ط- د.ت.
12- شذرات الذهب في أخبار من ذهب- عبد الحي بن عماد الحنبلي – مكتبة القدسي – القاهرة 1305هـ.
13- شرح التبصرة والتذكرة – زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي – دار الكتب العلمية- بيروت – ط أولى – 1423 هـ - 2002م.

14- صحيح ابن حبان- محمد بن حبان بن أحمد البستي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ثانية 1414هـ -1993م.
15- صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري -دار ابن كثير -بيروت ط ثالثة - 1407 هـ -1987م.
16- صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج النيسابوري - دار إحياء التراث العربي - بيروت - د.ط - د.ت.
17- صيانة صحيح مسلم - ابو عمر بن عثمان ابن الصلاح الشهرزوري - دار الكتب العلمية -بيروت - ط اولى - 2003م - 1424هـ.
18- طبقات المفسرين - أحمد بن محمد الأدنروي - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ط اولى - 1997م.
19- لسان العرب - محمد بن مكرم بن منظور - دار صادر - بيروت - ط أولى - د.ت.
20- المستدرك على الصحيحين - محمد بن عبدالله ابو عبدالله الحاكم النيسابوري - دار الكتب العلمية - بيروت - ط اولى - 1411هـ - 1990م.
21- المسند - أحمد بن حنبل الشيباني - مؤسسة قرطبة - القاهرة - د.ط- د.ت.
22- المسند- سليمان بن داود بن الجارود- هجر للطباعة والنشر- ط أولى، 1999م.
23- المعجم الكبير - سليمان بن أحمد بن أيوب ابو القاسم الطبراني - مكتبة العلوم والحكم - الموصل - ط ثانية - 1404هـ - 1983م.
24- معرفة علوم الحديث - محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ثانية - 1397 هـ - 1977م.
25- مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث)- أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرورزي - مكتبة الفارابي - د.ت- ط أولى - 1984م.
26- المقنع في علوم الحديث - سراج الدين عمر بن علي الأنصاري- دار فواز للنشر - السعودية - ط أولى -1413هـ.
27- النكت على كتاب ابن الصلاح - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - الجامعة الإسلامية المدينة المنورة - ط أولى - 1404 هـ - 1984م.
28- النكت - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ط - د.ت.
29- النكت على ابن الصلاح - بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي - مكتبة أضواء السلف - الرياض - ط أولى - 1419 هـ - 1989م.

## Kaynakça

Ahmed b. Hanbel eş-Şeybânî, *el-Müsned*, Müessetü Kurtuba, Kahire trz.

Buhârî, Muhammed b. İsmail, *Sahîhu'l-Buhârî*, Daru İbn Kesîr, Beyrut 1987.

Curcânî, Ali b. Muhammed b. Ali, *et-Ta'rîfât*, Daru'l-Kitabi'l-Arabî, Beyrut 1405.

Ednervî, Ahmed b. Muhammed, *Tabakâtü'l-Müfessirîn*, Mektebetü'l-'Ulûmi ve'l-Hikem, Medine 1997.

Hâkim, Muhammed b. Abdillah Ebû Abdillah en-Nîsâbûrî, *el-Müstedrek 'ala'Sahîhayn*, Darü'l-Kütübi'l-İlmiyye, Beyrut 1990.

______, *Ma'rifetu 'Ulûmi'l-Hadis*, Darü'l-Kütübi'l-İlmiyye, Beyrut 1977.

Irâkî, Zeynüddin Abdurrahim b. El-Hasan, *et-Takyîd ve'l-Îdâh*, Darü'l-Fikr, Beyrut 1389.

______, *Şerhü't-Tabsira ve't-Tezkire*, Darü'l-Kütübi'l-İlmiyye, Beyrut 2002.

İbn Dakîki'l-'Îd, Takiyyuddin b. Muhammed b. Ali, *el-İktirah fi Beyani'l-Istilah*, Darü'l-Kütübi'l-İlmiyye, Beyrut 2006.

İbn Hacer, Ahmed b. Ali el-'Askalânî, *en-Nüket 'ala Kitabi İbni's-Salah*, el-Câmi'atü'l-İslamiyye, Medine 1984.

______, *en-Nüket*, Darü'l-Kütübi'l-İlmiyye, Beyrut trz.

İbn Manzûr, Muhammed b. Mükrim, *Lisânu'l-Arab*, Daru Sâdır, Beyrut trz.

İbnü's-Salah, Ebû Amr b. Osman eş-Şehrezorî, *Siyânetü Sahîhi Müslim*, Darü'l-Kütübi'l-İlmiyye, Beyrut 2003.

______, *Mukaddimetu İbni's-Salah*, Mektebetü'l-Gurâbî yrz. 1984.

İbn'ül-'İmâd, Abdulhay el-Hanbelî, *Şezerâtü'z-Zeheb fî Ahbâri Men Zeheb*, Mektebetü'l-Kudsî, Kahire 1305.

İbnü'l-Cârûd, Süleyman b. Davûd, *el-Müsned*, Hecer li't-Tibâ'a ve'n-Neşr, yrz. 1999.

Kanûcî, Sadîk Hüseyin, *Ebcedü'l-Ulûm*, Darü'l-Kütübi'l-İlmiyye, Beyrut 1978.

Müslim, İbn Hacca en-Nîsâbûrî, *Sahîhu Müslim*, Daru İhyai't-Turasi'l-Arabî, Beyrut trz.

Nesâî, Ahmed b. Şuayb, *es-Sünen*, Mektebetü'l-Matbe'ati'l-İslamiyye, Halep 1986.

______, *es-Sünenü'l-Kübrâ*, Müessesetü'r-Risâle, Beyrut 2001.

San'ânî, Muhammed b. İsmail el-Emir, *Tavdîhü'l-Efkâr*, el-Mektebetü's-Selefiyye, Medine trz.

Sicistânî, Süleyman b. el-Eş'as, *es-Sünen*, Darü'l-Fikr, Beyrut trz.

Sirâcü'l-Hadis, Ömer b. Ali el-Ensârî, *el-Mukni' fî 'Ulûmi'l-Hadis*, Daru Fevvâz li'n-Neşr, Suudi Arabistan 1413.

Suyûtî, Celalüddin Abdurrahman b. Ebî Bekir, *Tedrîbu'r-Râvî*, Daru İhyai't-Turas, Beyrut 2001.

Tabarânî, Süleyman b. Ahmed b. Eyyub Ebü'l-Kâsım, *el-Mu'cemü'l-Kebîr*, Mektebetü'l-'Ulûm ve'l-Hikem, Musul 1983.

Zerkeşî, Bedrüddin Muhammed b. Abdillah, *en-Nüket 'ala İbni's-Salah*, Mektebetü Advâi's-Selef, Riyad 1989.

Ziriklî, Hayruddin, *el-A'lâm*, Darü'l-İlm li'l-Melayîn, Beyrut 2002.